المخاطر الإئتمانية وإدراتها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية

- دراسة حالة بنك دبي الإسلامي -

Credit risk and its management in Islamic financial and banking institutions - Dubai Islamic Bank case study

ط.د: حاكمي إبراهيم*[1] ، د. قطاف عبدالقادر[2]

[1] جامعة الجلفة، (الجزائر)،الإيميل: Hakmi.brahim87@gmail.com

[2] المركز الجامعي أفلو، (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والإقتصادية

الإيميل: aek.guettaf@cu-aflou.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/16 تاريخ القبول: 2020/05/21 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة فهم عمل البنوك الاسلامية والتطور الذي عرفته منذ نشأتها واعتمادها عالميا أكثر فأكثر، وابراز مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار والتوازن المالي لها مرورا بالخصائص التي تميزها عن البنوك التقليدية وكذا التعرف على المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك الاسلامية ومختلف الأساليب التي تستخدمها لإدارة مخاطرها الائتمانية لأن امكانية ادارة هذه الأخيرة في البنوك الاسلامية محدودة ويرجع السبب في ذلك لتقيدها بأحكام الشريعة الاسلامية في معاملاتها المالية ومدى اختلافها عن البنوك الاخرى ونستعرض التجربة الأردنية التي تعتمد على بعض السياسات و الاجراءات و الأساليب المعتمدة في اتخاذ القرار والتي تعتمد بدورها على درجة كبيرة من المعلومات والبيانات الماليةفي كل بنك.

وتوصلت الدراسة الى أن المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية استطاعت أن تقدم البديل الشرعي لفئة كبيرة من المدخرين خاصة الذين يلقون حرجا شرعيا في التعامل مع البنوك التي تعتمد في معاملاتها على الفوائد الربوية، كما تركز في معظم تمويلاتها على الصيغ الأقل مخاطرة بالاعتماد على المعايير المعتمدة للهيئات العالمية والمؤسسات المالية الاسلامية.

الكلمات المفتاحية: بنوك اسلامية،مخاطر ائتمانية، مؤسسات مالية ومصرفية

تصنيف JEL:G24 ;O16

*المؤلف المرسل

Abstract:

This research paper aims to try to understand the work of Islamic banks and the development that they have known since their inception and adoption globally more and more, and to highlight the extent of their ability to achieve stability and financial balance through them through the characteristics that distinguish them from conventional banks, as well as identify the credit risks facing Islamic banks and the various methods that they use to manage their risks Credit is because the possibility of managing the latter in Islamic banks is limited, and the reason for this is their adherence to the provisions of Islamic Sharia in their financial transactions and the extent of their difference from other banks. The policies, procedures, and methods adopted in decision-making, which in turn depend on a large degree of financial information and data in each bank.

The study found that Islamic banks were able to offer the Sharia alternative to a large group of savers, especially those who have a legitimate embarrassment in dealing with banks that depend on their transactions for usurious interests, as they focus in most of their financing on the formulas that are less risky by relying on the approved standards of international bodies and Islamic financial institutions .

***Keywords**: Islamic banks, credit risks, financial and banking institutions*

Jel Classification Codes: **G24 ;O16**

1. مقدمة:

أضحت البنوك الإسلامية حقيقة ملموسة وظاهرة متميزة فالساحة المحلية والإقليمية تشهد تطورا هائل في تقدم العمليات المصرفية الإسلامية سواء في إنشاء البنوك الإسلامية أو تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية أو على شكل فتح فروع إسلامية لبنوك تقليدية لأن الدافع الإسلامي للبنك هو النهوض بالمجتمع فتحقيق الربح بالنسبة للبنك الإسلامي يعتبر حافزا وليس هدفا وهذا ما يحمّل البنك مسؤولية كبيرة اتجاه عملائه فهو مؤتمن على أموالهم لذا وجب الحرص الدائم عليها فالمودعين رغم قبولهم لمبدأ المشاركة في أرباح وخسائر البنك فهم لا يرغبون بالمجازفة بأموالهم في عمليات غير محسوبة العواقب، للبنك الاسلامي أساليب عمل تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية لذلك ركزت الدراسات النظرية على صيغ التمويل الاسلامية لتكون بديلا للإقراض.

إن التطور الهائل في الصناعة البنكية فرض مخاطر عديدة ومتعددة، مما دفع بالقائمين على البنوك الاسلامية في البحث عن أساليب تحوطية وطرق مناسبة لطبيعة عملها، ونظرا لأهمية الادارة في نجاح أي مشروع فان البنوك الاسلامية تولي اهتماما كبيرا لإدارة المخاطر التي تتعرض لها ادارة فعالة تجنبها نتائج سلبية غير مرغوب فيها ، وباعتبار أن الائتمان هو أساس العمل البنكي كان لزاما على البنوك الاسلامية البحث عن وسائل وطرق كفيلة لمواجهتها والتقليل منها، فالبنوك ومع التنافس الكبير الذي تشهده ونتيجة لتزايد الأزمات التي تعترض نجاحها أصبحت مطالبة بتطوير أساليبها لقياس المخاطر التي تتعرض لها للحفاظ على أصولها وحمايتها من الخسائر من خلال تخفيف احتمالات وقوعها بوضع البدائل المناسبة.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ماسبق يمكن طرح الاشكال التالي :

- ماهي الأساليب التي يمكن اتخاذها لتحوط من إدارة المخاطر الإئتمانية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية ؟

2.1.أهمية الدراسة وأهدافه:

تتمركز أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول بالبحث والتحليل طرق وأساليب جديدة آخذة بالتزايد والانتشار في إدارة وتقييم مخاطر الائتمان المصرفي، وتأتي أهمية هذا البحث حيث أنه يسعى إلى تحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وحصرها في مجموعات متناسقة حسب مصدرها وبيان كيفية الوقاية منها وتجنب الوقوع فيها ، أو كيفية مواجهتها ومعالجتها في حال وقوعها

كما تسعي الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على المخاطر الناشئة عن صيغ التمويل الإسلامي؛
- بيان العلاقة بين مستوى مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وقرار منح الائتمان؛
- فهم خصوصية المخاطر التي تتعرض لها البنوك الاسلامية، ودراسة طرق إدارتها؛
- بيان العلاقة بين مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وقرار منح التمويل

2. الإطار المفاهيمي للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية

لا يوجد تعريف محدد للبنوك الاسلامية متفق عليه، بل توجد عدة تعاريف لها، تشير إلى مضامين أساسية منها ما يلي:

- **التعريف الأول:** البنوك الإسلامية مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من افراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعالا، يكفل تعظيمها ونموها في اطار القواعد المستقرة للشريعة الاسلامية وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصادياتها. (محمد بو حديده، 2011، صفحة 209)
- **التعريف الثاني:** البنك الإسلامي: مؤسسة مالية تساهم في تطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية في انه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الاسلامية في مجال المال والمعاملات (شهال أحمد سعيد العزعزي، 2012، صفحة 11)
- **التعريف الثالث:** البنوك الإسلامية هي كل مؤسسة تباشر الاعمال المصرفية مع التزامها باجتناب الفائدة الربوية بوصفها تعاملا محرما شرعا. (عصام بوزيدي، 2016، صفحة 23)
- **التعريف الرابع:** مؤسسة مالية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط مشروعة بهدف تحقيق الربح لها رسالة انسانية ذات بعد تنموي. (ابراهيم عبد الحليم عبادة، 2008، صفحة 27)
- **التعريف الخامس:** البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الاسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الاسلامي مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاءا، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة السلامية.
- **التعريف السادس:** البنوك السلامية هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بفائدة (الربا) أخذا أو عطاءا فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر، بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب. (عبد الرحمان يسري، 2001، صفحة 259)

- نستخلص مما سبق أن البنك الإسلامي هو: المصرف الذي يلتزم بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

2.2. مصادر المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية

1- **المصادر الداخلية:** تتكون الموارد الداخلية للأموال في البنك الاسلامي من عنصرين هامين هما راس المال والاحتياطات، ولا تختلف هذه الموارد الداخلية للبنك الاسلامي عنها من غيرها من البنوك الربوية:

- **رأس المال:** يقصد به في الفكر الاسلامي أصل مال الذي يحوزه ويملكه الانسان بالفعل للانتفاع به، سواء اكان مادة او غيرها، وما لا يملكه الانسان ولا يدخل في حيازته لا يعد مالا، وهو يمثل قيمة الاموال التي يحصل عليها البنك من المساهمين فيه عند بدء تأسيسه (محمد عبد الله الشبلي، 2002 ، صفحة 264)
- **الاحتياطات:** هي المبالغ المقتطعة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع، والتي تدعم المركز المالي للبنك وتحفظ رأسماله من أي اقتطاع، وفي حالة وقوع خسارة ما وتكون مبالغها من حق المساهمين، لأنها تغطي من الأرباح التي كان من المفروض أن توزع عليهم. (محمد بوجلال،، 1990، صفحة 53)
- **ارباح غير موزعة:** غالبا ما يتفق مساهمو البنك على عدم توزيع الارباح المحققة، جزئيا او كليا ويفضلون ضمها الى راس المال بهدف توسيع النشاط ودعم المركز المالي للبنك، كما تستخدم في مجابهة المخاطر غير المتوقعة التي قد يواجهها البنك الإسلامي (كنار بهية، 2007، الصفحات 63-64)

2- **المصادر الخارجية:** تلجأ البنوك الإسلامية عادة إلى المصادر الخارجية لتوفير الموارد وذلك لتغطية جميع احتياجاتها وتتمثل هذه الموارد في:

- **الودائع تحت الطلب:** تسمى ايضا بودائع الجارية تعرف على انها الودائع التي يحق للعميل المودع ان يطلبها في اي وقت سواء نقدا او عن طريق استعمال الشيكات او اوامر التحويلات المصرفية لعملاء اخرين، ولا تدفع البنوك عليها اي عوائد لعدم ثبات رصيدها الذي قد

يصبح صفرا في اي لحظة مما لا يعطي البنك الفرصة لاحتسابه ضمن خطته في الاستثمار (محمد جلال سلي مان ، 1996، صفحة 17).

والودائع الجارية تمثل سندا هام لنشاط البنك وذلك لإتاحة التمويل قصير الاجل والاحتياجات التمويلية

الطارئة لذوي الانشطة الانتاجية في المجتمع كما تمثل عنصر من عناصر السيولة لمشروعات البنك الاستثمارية (مسدور فارس، 2007، صفحة 94).

- **الودائع الادخارية**: تفتح البنوك الاسلامية حسابات توفير لحث المدخرين على التعامل معها وتستخدماها بالأدوات الاسلامية الخاصة بها وهي تأخذ نصيبها من مردودية الاستثمارات التي يباشرها البنك، ونسبة الارباح العائدة لهذه الحسابات بالمقارنة مع المبالغ المودعة لا تحدد مسبقا وهي متغيرة ولا يمكن للبنك ان يتعهد مسبقا بنسبة محددة، يتم فيها الاستثمار على اساس مضاربة المطلقة من جانب البنك ويكون لصاحبها الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه البنك إياه، ويدفع البنك على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي بقيتها في البنك (عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، 2004، صفحة 121).

- **الودائع الاستثمارية:** هي الاموال التي يتم ايداعها من قبل اصحابها بقصد استثمارها في مختل المشاريع، دون ان يكون لهم الحق في سحبها خلال الفترة التي تم الاتفاق عليها مع البنك، ما يجعلها أحد أهم الموارد التي تتميز بالاستقرار والتي يعتمدها البنك الاسلامي في ممارسة مختلف أنشطته الاستثمارية، تكيف الوديعة الاستثمارية في البنك الاسلامي على انها عقد مضاربة بين المودع الذي يعتبر رب المال، والبنك الذي يعد مضاربا بالأموال، بحيث لا يضمن اصل الوديعة ولا الارباح الناتجة عن استثمارها الا اذا ثبت عنه تقصيرا او تعدى او مخالفة لاحد شروط العقد، ففي حالة تحقيق أرباح، يتم تقاسمها حسب النسب المتفق عليها في عقد المضاربة، أما الخسائر فتقع على رب المال ويخسر المضارب جهده وعمله (فادي محمد الرفاعي، 2004، صفحة 102).

3. المخاطر الائتمانية وأشكالها

تكون مخاطر الائتمان في صورة تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على احد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا، وان عليه أن يسلم أصولا قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرض البنك لخسارة محتملة. وتأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل (الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد، 2010، صفحة 9)

1.3. مفهوم المخاطر الائتمانية

- **التعريف الأول:** يمكن أن تنشأ هذه المخاطر عند تباين البيانات والمعلومات لدى المصارف الإسلامية بشأن الأرباح الحقيقية للمستثمرين، ويتحدد حجم مخاطر الائتمان في عاملين هما: الموقف الائتماني لدى العميل أو المستثمر ، وكيفية تركيز المخاطر أو إلى أي مدى يوزع العميل أو المستثمر أنشطته التجارية (ضرار الماحي العبيد أحمد،، 2011، صفحة 11)
- **التعريف الثاني:** في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد قيمة القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها في عقد منح الائتمان. (ابتهاج مصطفى عبد الرحمان،، 2002، صفحة 444)
- **التعريف الثالث:** عدم السداد الكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية (حمزة محمود الزبيدي،، 2002، صفحة 98).

وبالتالي يقصد بالمخاطر الائتمانية على أنها خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده للبنك المقرض في تاريخ الاستحقاق المحدد وفق الشروط المتفق عليها.

2.3. أهم أشكال المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:

- **مخاطر السيولة**: تعتبر السيولة مؤشرا هام لمعرفة مدى سلامة المركز المالي للبنك الإسلامي، تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها (Sophie Brana, Michel Gazals, , 2003, p. 114) تحتاط البنوك لمثل هذه السحوبات من خلال الاحتفاظ بمبلغ احتياطي في شكل نقد في

خزائنها أو ودائع لدى البنوك أو مؤسسات أخرى أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد (سمير الخطيب، 2005، صفحة 152) أي أن خطر السيولة هو تعرض البنك لموجة سحوبات مفاجئة من قبل المودعين مع عدم توفر سيولة بديلة مما يحد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته

- **مخاطر عدم السداد**: تنشأ نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها (صادق راشد الشمري، 2009، صفحة 195)، وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل أو تغيرات في حركة السوق تنتج عليها أثار سلبية على المقترضين (عبد الجليل بو داح، 2001)، وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:
- خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية.
- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ثلاث شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق (عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد، 1999، صفحة 183).

- **مخاطر السمعة أو الثقة:** يقوم البنك الإسلامي بتقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخدمات للأفراد والمؤسسات، وبشكل عام لاختلف نوعية هذه الخدمات من بنك إلى آخر بقد ما تختلف طريقة تقديمها، وهذا ما يؤثر على صورة البنك لدى العملاء فيكسب ثقتهم أو يفقدها، تنشأ هذه المخاطر نتيجة افتقاد الفهم السليم لرسالة البنوك الإسلامية سواء تعلق الامر بالعاملين في البنك أو المتعاملين معه، وهذا ما يؤدي الى اهتزاز الثقة في البنك الاسلامي وبالتالي عدم التعامل معه (شيرين محمد سالم أبو قعنونة، 2006، صفحة 147).

- **مخاطر التشغيل:** يمكن أن تكون هناك مخاطر تشغيلية حادة في البنوك الإسلامية مثل مخاطر العاملين وتنشأ مخاطر التشغيل هنا عندما لا يتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريبا كافيا للقيام بالعمليات المالية الإسلامية (Abid fadila, 2014)، مخاطر متعلقة بأطراف أخرى ناتجة عن أنشطة الأطراف الخارجية التي يتعامل معها البنك، مثل الغش الخارجي والإصلاحات القانونية المؤثرة سلبا على نشاطه، وكذلك الأحداث الخارجية التي تلحق خسائر بالبنك كعمليات التخريب والكوارث الطبيعية. (Lamarque e, 2003, p. 65)
- **مخاطر سعر الصرف**: تتعامل البنوك الإسلامية بالعملات الأجنبية على عدة وجوه منها الشراء والبيع، وبالتمويل والاستثمارات بالعملات الأجنبية وقبول الودائع، وهذا كله يعرض مركز البنك المالي إلى تقلبات في أسعار هذه العملات، يظهر هذا نتيجة تذبذب أسعار الصرف، وبالتالي فهو يمثل الخسارة الناتجة في أسعار الديون المقومة بالعملة الصعبة وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة. (ابراهيم الكراسنة، 2006، صفحة 40)
- **مخاطر أسعار الفائدة**: لا تتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة كما هو الحال في البنوك التقليدية، لكن هذا لا يمنع أن تقيّم البنوك الإسلامية تكلفة أموالها أو عائد استثماراتها وفقا لمعدلات الفائدة السائدة في السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان تقلب أسعار الفائدة يؤثر على أسعار الأوراق المالية، وخاصة الأسهم بالنسبة للبنوك الإسلامية، الأمر الذي يؤثر على قيمة محفظتها الاستثمارية، وأخيرا فان تغيير أسعار الفوائد يؤثر على أسعار صرف العملات مما يؤثر على قيم الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية لدى البنك الإسلامي. (محمد محمود العجلوني، 2008، صفحة 427)
- **المخاطر السياسية والقانونية:** من المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها (ابتهاج مصطفى عبد الرحمان،، 2002، صفحة 449) أو عبارة عن خطر حدوث تغيرات في حكومة الدولة وسياستها الحكومية (برايان كويل، 2006، صفحة 69)،وأيضا ما

يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح القوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي للدولة، وبالتالي نستطيع توقع احتمالات عدد من المخاطر القانونية منها: (محمد سهيل الدروبي،، 2007، صفحة 73)

- مخاطر ناجمة عن أخطار في العقود أو المستندات أو التوثيق؛
- مخاطر ناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساده؛
- مخاطر ناجمة عن التأخر في اتخاذ بعض الإجراءات القانونية في مواعيدها الملزمة؛
- مخاطر ناجمة عن مخالفة بعض القوانين أو الاتفاقيات الملزمة.

4. إدارة مخاطر الإئتمان في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2014-2016)

1.4. **بنك دبي الاسلامي**: يعد البنك أول مؤسسة مصرفية إسلامية في منطقة الخليج العربي، تم تأسيسه سنة 1975 يقدم بنك دبي الإسلامي العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تعتبر بديلا اسلاميا عن الخدمات البنكية التقليدية (عمرو عياش، مشري فريد،، 2013، صفحة 7).

- بنك إسلامي متكامل الخدمات يقدم الخدمات المصرفية وما يتعلق بها، وفقا لأسس الشريعة الإسلامية أصبح رائدا في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، ترتكز أهدافه على تقديم حلول بنكية إسلامية للعالم أجمع وتكمن رؤيته في أن يصبح مجموعة مالية إسلامية رائدة في المنطقة والعالم.

2.4. ادارة المخاطر في بنك دبي الاسلامي

ان عملية ادارة المخاطر هامة لاستمرارية البنك في تحقيق أرباح كما أن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته، يتولى قسم ادارة المخاطر مسؤولية تطبيق واتباع الاجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وذلك لضمان بقاء المخاطر ضمن حدود مقبولة وفقا لما هو مصرح به من قبل مجلس الادارة، ويكون القسم مسؤول عن الموافقة على التسهيلات الائتمانية وادارتها ومراقبة كافة المخاطر بشكل عام.

- **المخاطر الائتمانية:** من أجل تجنب التركيز الزائد للمخاطر، تتضمن سياسات واجراءات المجموعة توجيهات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة، وتتم مراقبة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان طبقا لذلك.

- **يقوم البنك بإداراتها وضبطها من خلال:**

- تقدير احتمالية تعثر كل طرف من الأطراف المقابلة باستخدام أدوات تصنيف داخلي تم اعدادها لفئات الأطراف المقابلة المختلفة؛
- اعداد نماذج داخلية لتقييم المشاريع العقارية، ونماذج أخرى متعلقة بالشركات والمتعهدين والشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- تم الاستحواذ عليها من موديز وتعديلها بما يتوافق مع معايير التصنيف الداخلي للمجموعة؛
- يتم استخدام النماذج مع أداة موديز للتصنيف وتحليل المخاطر؛
- تتم مراجعة وتحديث أدوات التصنيف عندما يلزم الأمر؛
- تقوم المجموعة بصورة منتظمة بالتحقق من فعالية أداة التصنيف وقدرته على التنبؤ بحالات التخلف عن السداد.

3.4.دراسة تحليلية لبنك دبي الإسلامي للفترة الممتدة من (2014-2016)

من خلال هاته النقطة سنحاول تحليل ودراسة صيغ التمويل المقدمة من طرف بنك دبي الإسلامي المحققة خلال فترة الدراسة (2016/2014).

فيما يلي سنقدم صيغ التمويل المقدمة من بنك دبي الإسلامي ونسبها من خلال الجداول التالية:

جدول 1 : تطور صيغ التمويل لبنك دبي الإسلامي لسنة 2014

الوحدة: الدرهم الإماراتي والدولار الامريكي

صيغ التمويل	الدرهم الإماراتي	الدولار الامريكي	متوسط سعر الصرف	النسبة المئوية %
مرابحة	24.918.701	6.785.02	3.67	37.75%
مضاربة	6.058.634	1.649.56	3.67	9.18%
استصناع	4.123.091	1.122.67	3.67	6.25%
مشاركة	4.326.521	1.177.94	3.67	6.55%
اجارة	17.973.087	4.884.14	3.67	27.18%
السلم	8.642.763	2.353.17	3.67	13.09%
المجموع	66.042.797	17.972.5		%100

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من التقرير السنوي المفصل لسنة 2014

بالنسبة لبنك دبي الإسلامي يتضح لنا أن صيغة المرابحة تمثل أكبر حصة من تمويلات البنك، بنسبة 37.75%وتليها صيغتي الإجارة والسلم بنسبتي 27.18%و 13.09 %على التوالي، ثم تليها الصيغ التمويل الأخرى مضاربة، مشاركة، استصناع بنسب 9.18% و 6.55 % و 6.25 %على التوالي.

الشكل 1 : يمثل نسب صيغ التمويل في بنك دبي الإسلامي لسنة 2014

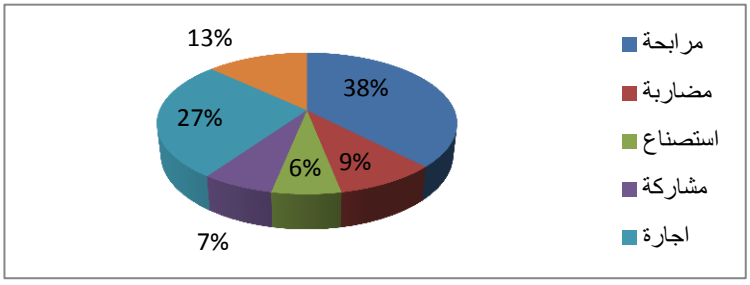

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Excel 2010

جدول2 : تطور صيغ التمويل لبنك دبي الإسلامي لسنة 2015

الوحدة: الدرهم الإماراتي والدولار الامريكي

صيغ التمويل	الدرهم الإماراتي	الدولار الامريكي	متوسط سعر الصرف	النسبة المئوية %
مرابحة	34.513.582	9.397.69	3.67	42.75%
مضاربة	10.637.682	2.896.39	3.67	13.18%
استصناع	3.114.303	0.847.924	3.67	3.86%
مشاركة	5.885.591	1.602.45	3.67	7.29%
اجارة	17.973.087	4.884.14	3.67	22.22%
السلم	8.642.763	2.353.17	3.67	10.70%
المجموع	80.767.008	21.981764		%100

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من التقرير السنوي المفصل لسنة 2015

نلاحظ بالنسبة لسنة 2015 تمويلات البنكحققت قفزة نوعية لاسيما في صيغتي المرابحة والمضاربة بنسبتي 42.75% و 13.18% على التوالي مقارنة بسنة 2014 وارتفاع طفيف في صيغة المشاركة بنسبة 7.29%، بحيث يقابل هذا الارتفاع انخفاض في صيغتي الاجارة والسلم بنسبتي 22.22% و 10.70% على التوالي، وأقل نسبة تم تعامل بها من خلال البنك لصيغة الاستصناع قدرت ب 3.86% .

الشكل 2 : يمثل نسب صيغ تمويل لسنة 2015

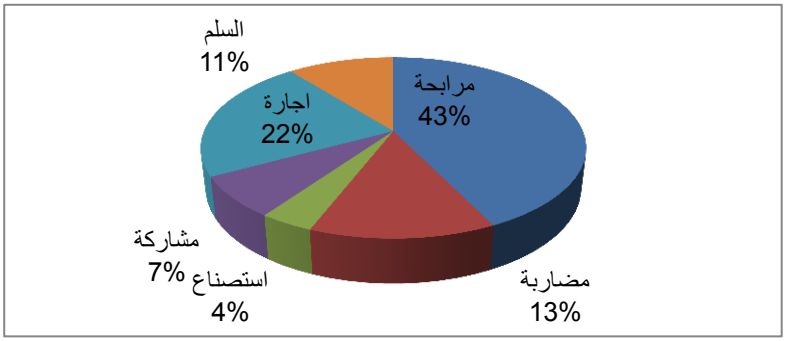

المصدر: من إعدادالباحثين بناءا على مخرجات Excel 2010

جدول 3 : تطور صيغ التمويل لبنك دبي الإسلامي لسنة 2016

الوحدة: الدرهم الإماراتي والدولار الامريكي

صيغ التمويل	الدرهم الإماراتي	الدولار الامريكي	متوسط سعر الصرف	النسبة المئوية %
مرابحة	35.275.872	9.605.17	3.67	38.22%
مضاربة	12.357.683	3.364.74	3.67	13.38%
استصناع	2.134.869	0.581.076	3.67	2.31%
مشاركة	6.439.908	1.753.30	3.67	6.97%
اجارة	36.120.709	9.835.26	3.67	39.12%
السلم	-	-	-	-
المجموع	92.329.0416	25.139.546		%100

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من التقرير السنوي المفصل لسنة 2016

فيما يخص سنة 2016 أن صيغة الإجارة احتلت المركز الأول من حيث نسبة التطور التي بلغت 39.12 % مقارنة بالسنتين الماضيتين، أما فيما يخص صيغة المرابحة شهدت انخفاض بنسبة

38.22 % ، مع بقاء نسب الصيغ الأخرى متقاربة مقارنة بسنتي 2014 و 2015 ماعدا صيغ السلم التي لم يتم التعامل بها لهذه السنة من طرف البنك.

الشكل 3 : يمثل نسب صيغ تمويل لسنة 2016

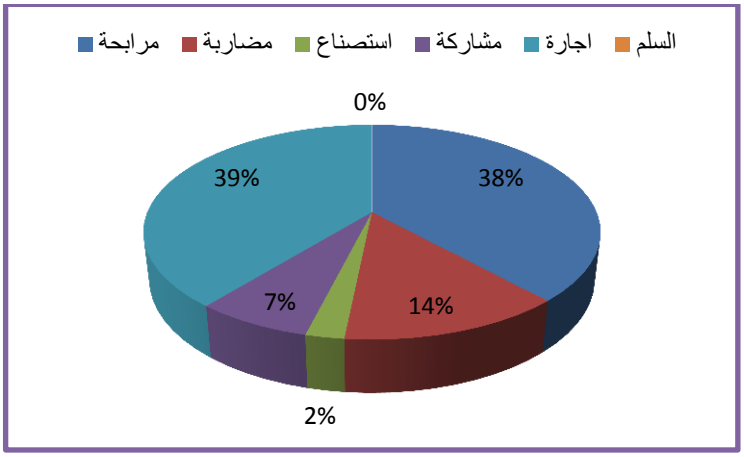

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Excel 2010

الشكل 4 : تطور صيغ التمويل لبنك دبي الإسلامي لسنتي 2014/2016

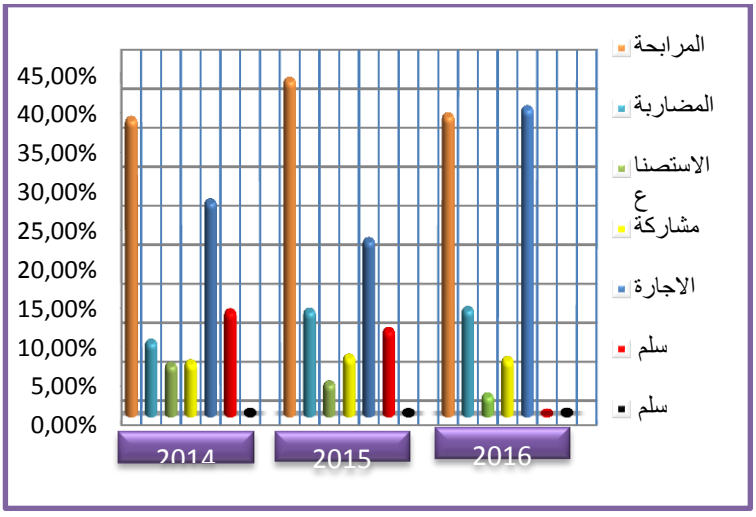

المصدر: من إعدادالباحثين اعتمادا على الجداول السابقةو بناءا على مخرجات Excel 2010

نلاحظ من خلال الشكل أن الصيغ التمويلية المعمول بها من قبل البنك قد اختلفت معدلات نومها بحسب السنوات حيث أنه في عام 2015 سجلت المرابحة أعلى نسبة لها وهي 42.75% لتحتل صدارة الصيغ التمويلية في البنك، لتليها الاجارة في المرتبة الثانية عام 2016 بنسبة 39.12%، يفسر هذا الارتفاع في الصيغتين السابقتين أن بنك دبي الاسلامي يعتمد على التمويل القصير الأجل لاجتناب المخاطر أو التقليل منها وذلك لأن هذه الصيغ من الصيغ القائمة على المديونية كما أن هذه الصيغ سهلة في استيفاء الضمانات المناسبة لسداد الأقساط، ومن الملاحظ أن السلم في عام 2014 تجاوزت نسبته 13% لتنعدم في سنة 2016، يرجع السبب في ارتفاع صيغة السلم في أن بنك دبي الاسلامي تلقى العديد من الآراء والمقترحات من المتعاملين حول حاجتهم الى السيولة النقدية حيث أنه في غياب هذا المنتج دفع بالعملاء الى التوجه للبنوك التقليدية للاقتراض، لذا تم اطلاق صيغة السلم حلا اسلاميا لتوفير السيولة للمتعاملين على شكل ثمن مقدم لشراء بضاعة معينة وبالتوافق مع الشريعة الاسلامية، أما بالنسبة لصيغتي المضاربة والمشاركة فانه كلما ارتفعت صيغة تنخفض الأخرى سجلت المضاربة أعلى نسبة لها سنة 2016 بلغت 13.38%، وأقل نسبة مسجلة كانت لصيغة الاستصناع2.31% سنة 2016 ، يرجع السبب في ذلك أن هاتين الصيغتين أكثر عرضة للمخاطر وفي نفس الوقت تساهمان في تحقيق البنك لعوائد كبيرة وكذلك يتطلب هذا النوع من الصيغ دراسة حالة طالب التمويل من مختلف جوانبه من حيث الظروف العامة والخاصة المحيطة به ومدى قدرته على ادارة نشاطه وتسديد التزاماته، وعلى العموم بنك دبي الاسلامي يتبع سياسة التنويع في محفظته الائتمانية للتقليل من المخاطر.

5. الخاتمة :

المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية تسعى دائما للبحث عن أساليب وطرق تحوطية واستخدام وسائل محددة للتعامل مع تلك المخاطر وخاصة الائتمانية والعمل على تجنبها ، فالوسائل المستعملة للتخفيف منها متنوعة ولكنها مضبوطة بقواعد الشريعة الإسلامية وباعتبار ان الائتمان هو الركيزة الأساسية في العمل المصرفي فلقد أولت البنوك الإسلامية اهتماما كبيرا لإدارة المخاطر الائتمانية، وضرورة التأكد من سلامة عملية تقديم ومنح الائتمان من خلال وضع معايير واضحة

لمنحه والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة في ضوء قياس ومراقبة وضمان السيطرة الكافية على المخاطر.

ولتحسين الأصول للبنوك الإسلامية لابد من تقييم الائتمان بموضوعية قبل وبعد منحه، والمراقبة الدقيقة لحسابات العملاء وأن تتم الزيارات الميدانية لمشروع المقترض بانتظام، كما يجب عليها إعطاء الأهمية الازمة لتطبيق مراقبة الائتمان بشكل سليم وضبط آلية المراقبة.

فالبنك محل الدراسة يقوم بالإجراءات والتدابير الملائمة تتماشي مع مبادئ الشريعة الإسلامية لإدارة مخاطر الائتمان والتخفيف منها إلى حدود مقبولة، لأنه من الصعب التخلص منها نهائيا وإنما العمل على التحكم فيها، وملاحظ من خلال دراستنا أنهم يعتمدون على صيغ التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل احتياجات عملائهم أي صيغ المداينات لأنها تحقق ربحا بمستوى مخاطر أقل.

1.5. الاقتراحات:

من خلال ماتم التطرق اليه يمكن المساهمة بالاقتراحات التالية:

- كلما زاد البنك في تنويع محفظته الائتمانية سواء بحسب العملاء أو المناطق الجغرافية أو القطاعات كلما كان عاملا مخففا للمخاطر؛
- توزيع التمويل في المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية على مختلف القطاعات، خاصة القطاع الزراعي الذي تهمله أغلبها، وضرورة وضع سقف للتعامل في كل صيغة خاصة البيوع نظرا لإفراط هذه البنوك فيها دون غيرها من الصيغ؛
- يتعين على المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية أن يكون لديها نظام للإدارة المستمرة للمحافظ الاستثمارية المشتملة على المخاطر الائتمانية؛
- ضرورة تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسيير المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية وإدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر وتحوط منها؛
- على المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية نشر جميع ما تقوم به من خدمات في مجال العمل المصرفي و مجال الاستثماري بكل صوره وأشكاله وذكر الأصول الشرعية لهذا من أجل إلغاء الشك المحيط بمعاملات البنوك الإسلامية؛

- ضرورة الإتصال المستمر للمؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية بالعملاء وهذا لتوثيق العلاقة بينهم مما يسمح بمعرفة المشاكل الي يواجهها العميل؛

- الاهتمام بالتمويل طويل الأجل، نظرا لما يمكن أن يعود به من تنمية اقتصادية واجتماعية في ذات الوقت.

6. قائمة المراجع :

Abid fadila. (2014). Analysais of crédit risk management in Islamicbanks,TishreenUniversity). *Journal of Research and ScientificStudies-Economico and Légal Sciences Series*.

Lamarque e. (2003). , *gestion bancaire*, ,. paris: Edition,pearson,.

Sophie Brana, Michel Gazals, ,. (2003). , *économie monétaire et financier 2émeÉdition Dunod*,. Paris,.

ابتهاج مصطفى عبد الرحمان،. (2002). *ادارة البنوك التجارية*. دار النهضة العربية، لقاهرة.

ابراهيم الكراسنة. (2006). ، *أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر*، ،. أبو ظبي،.

ابراهيم عبد الحليم عبادة. (2008). ، *مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية*،. عمان الأردن: ، دار النفائس.

الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد. (2010). ، نظام التامين الإسلامي: التضامن في تحمل الخطر،، . *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي المملكة العربية السعودية*.

برايان كويل. (2006). ، *تحديد مخاطر الائتمان*، ، ،. دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

حمزة محمود الزبيدي،. (2002). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني* ،مؤسسة الوراق، عمان.

سمير الخطيب. (2005). ، *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك*، . الاسكندرية، منشأة المعارف.

شهال أحمد سعيد العزعزي. (2012). ،*إدارة البنوك الإسلامية*،، . عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع،.

شيرين محمد سالم أبو قعنونة. (2006). ، ادارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية، ،. *رسالة ماجيستير منشورة*،. كلية الدراسات العليا جامعة البلقاء التطبيقية، عمان الأردن.

صادق راشد الشمري. (2009). ، *ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية*، . عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1،.

ضرار الماحي العبيد أحمد،. (2011). أنواع المخاطر التي تواجه المالية الإسلامية وكيفية إدارتها،، ،. *مداخلة مقدمة للملتقى ، معهد إسلام المعرفة، جامعة الجزيرة، السودان*.

عبد الجليل بوداح. (2001). ، معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية، ، نوفمبر 2001. *لملتقى الوطني الاول حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وافاق*. جامعة الشلف.

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). ، *الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية*. جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

عبد الرحمان يسري. (2001). ، *قضايا إسلامية معاصرة*، . الإسكندرية،: الدار الجامعية،.

عبد المعطي رضا ، محفوظ أحمد. (1999). *جودة إدارة الائتمان*،. دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

عصام بوزيدي. (2016). محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،. *أطروحة دكتوراه (منشورة) في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة*،. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

عمرو عياش، مشري فريد،. (2013). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية،. *الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية*. جامعة ميلة،.

فادي محمد الرفاعي. (2004). ، *المصارف الاسلامية* ، بيروت1: منشورات الحلبي الحقوقية.

كنار بهية. (2007). ، معايير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الاسلامية، ،. *مذكرة ماجيستر (منشورة)في العلوم الاقتصادية*،. جامعة الجزائر.

محمد بو حديده. (2011). ، *النظام المالي الإسلامي*، ،. ،الجزائر،: دار كليك للنشر.

محمد بوجلال،. (1990). *البنوك الإسلامية*، ، . الجزائر: ، المؤسسة الوطنية للكتاب.

محمد جلال سلي مان . (1996). ، *الودائع الاستثمارية في البنوك الاسلامية* ، . القاهرة: ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي،.

محمد سهيل الدروبي،. (2007). *إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، .* مصر.

محمد عبد الله الشبلي. (2002). ، *بنوك تجارية بدون ربا، دراسة نظرية وعملية.* دار عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد محمود العجلوني. (2008). ، *البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاته المصرفية،،.* دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

مسدور فارس. (2007). ، *التمويل الاسلامي من الفقه الي تطبيق المعاصر لدى البنوك الاسلامية، ، ، .* الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.